لرفع مكانة البلاد في شبكة النقل الدولي

تطوير النقل البحري والموانئ من أهم سياسات وزارة الطرق الإيرانية

الوفاق/ يُعدّ تطوير النقل البحري وموانئ البلاد من أهم سياسات وزارة الطرق والتنمية الحضرية، وذلك لتعزيز التجارة الخارجية، وتطوير الصادرات غير النفطية، وزيادة حصة العبور، ورفع مكانة إيران في شبكة النقل الدولي. هذه السياسة تؤكد في الوثائق الاستراتيجية، بما في ذلك برنامج التنمية السابع والسياسات العامة للاقتصاد المقاوم، على تعزيز قدرات تفريغ وتحميل الموانئ، وتطوير البنى التحتية اللوجستية، وتحديث الأسطول البحري، واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة الموانئ. واستطاعت منظمة الموانئ والملاحة البحرية، من خلال تنفيذ مشاريع تطويرية في الموانئ الجنوبية والشمالية للبلاد، أن تزيد قدرة التفريغ والتحميل إلى ٣٠٠ مليون طن. كما أن عمليات التجريف، وتعميق قنوات الوصول، وتركيب معدات مينائية حديثة، قد ساهمت بالإضافة إلى زيادة سلامة حركة السفن، في تهيئة الأرضية لجذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

ومن بين الإنجازات الأخرى: زيادة القدرة التشغيلية وصيانة السفن الخدمية، وتحسين مرافق الموانئ السياحية، وترقية أنظمة إدارة الحركة البحرية.

الإجراءات والإنجازات

- تطوير البنى التحتية والقدرة التشغيلية للموانئ.
- زيادة القدرة الإسمية لموانئ البلاد إلى ٣٠٠ مليون طن من خلال استكمال وتشغيل ١٧ رصيفاً ومحطة جديدة، اكتمل منها ١٢ رصيفاً.
- إنشاء الأرصفة النفطية في مجمع ميناء الشهيد رجائي بقيمة ألف مليار تومان.
- بدء عمليات بناء الرصيف النفطي بقدرة ٥٠ ألف طن في ميناء تشابهار وإنشاء الممر اللوجستي المؤدي إلى ميناء الشهيد بهشتي.
- تطوير وتجديد قدرة البنى التحتية لسكك الحديد في موانئ الإمام الخميني(ره)، تشابهار، أميرآباد والشهيد رجائي بطول ٣٠ كيلومتراً، اكتمل منها ٦ كيلومترات.
- تنفيذ عمليات تجريف خورموسى في ميناء الإمام الخميني(ره) بقيمة ألف مليار تومان.
- إنشاء كواسر الأمواج وهياكل حماية جديدة لتعزيز سلامة السواحل والموانئ.

ترقية المعدات والتقنيات المينائية

- تشغيل ٣٣ وحدة من المعدات البحرية والمينائية، بما في ذلك قاطرات، وسفن البحث والإنقاذ، ورافعات خفيفة وثقيلة، وسيارة إسعاف، وسيارات إطفاء، بقيمة ٥٩ مليون يورو.
- تطوير أنظمة ذكية للتحكم في دخول وخروج السفن وإدارة العمليات المينائية.
- زيادة قدرة توريد وصيانة المعدات المينائية والسفن الخدمية.
- تطوير الموانئ السياحية والرحلات البحرية.
- ترقية محطات الركاب في موانئ قشم، كيش، نوشهر، وتشابهار.
- تحسين مرافق الراحة والسلامة على طرق الرحلات البحرية.
- إطلاق مسارات جديدة للسياحة البحرية وتعزيز خدمات الرحلات البحرية «كروز».

جذب الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص

- توقيع عقود BOT «البناء، التشغيل، التحويل» والإيجار طويل الأجل لتطوير المحطات والموانئ المتخصصة.
- تقديم حوافز استثمارية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لإنشاء المستودعات والمراكز اللوجستية.
- الاستفادة من قدرات المناطق الحرة والاقتصادية الخاصة لتعزيز المكانة العابرة للموانئ.
- استكمال، تهيئة، وتشغيل ٢٦ مشروعاً إنشائياً بقيمة ١٠ آلاف مليار تومان من المصادر الداخلية.
- استكمال، تهيئة، وتشغيل ٢١ مشروعاً استثمارياً بقيمة ١١ ألفاً و١٠٠ مليار تومان من مصادر القطاع غير الحكومي.

عراقجي، على هامش مؤتمر إمكانات وفرص الاستثمار في المناطق الحرّة والصناعية:

وزارة الخارجية بصدد إعداد ملحق للسياسة الخارجية لكل منطقة حرّة

قال وزير الخارجية: لقد اعتمدت وزارة الخارجية نهجًا اقتصاديًا، وفي هذا الإطار، تعمل على إعداد ملحق للسياسة الخارجية لكل منطقة حرة، مُصمّم خصيصًا لينا سب خصائص وظروف كل منطقة.

وصرّح سيد عباس عراقجي، أمس الأحد، على هامش مؤتمر «إمكانات وفرص الاستثمار في المناطق الحرة والصناعية في إيران» الوطني وحضوره جناح منطقة أرس الحرة، قائلاً: سيتم تصميم الملحق الذي سيتم تطويره وفقًا للخصائص والشروط الخاصة بكل منطقة حرة.

وأشار عراقجي إلى أن هناك نائبًا في وزارة الخارجية يُدعى «نائب الدبلوماسية الاقتصادية» مهمته تمهيد الطريق للتغلب على العقوبات، وكذلك دعم المستثمرين والمنتجين في البلاد على الساحة الدولية. وأضاف: تُعدّ أرس إحدى المناطق الحرة الاستراتيجية والمهمة في البلاد، ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لها.

عراقجي، مُطلعًا على الفرص الخاصة لهذه المنطقة وإمكانياتها، قال: تتمتع منطقة أرس الحرة بمكانة مهمة نظرًا لحدودها مع أرمينيا وجمهورية أذربيجان وجمهورية نخجوان ذات الحكم الذاتي.

ووفقًا للتقرير، فإن منطقة أرس الحرة، التي تمتد على مساحة ٧١,٨٠٠ هكتار في مناطق جلفا، وإيري، وسيهرود، ونوردوز، وخدافرين، وغولي بيغلو. وتضم ثلاثة مكاتب جمركية، هي: جلفا، ونوردوز، وخدافرين، تتمتع بإمكانيات جيدة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتساهم في ازدهار اقتصاد المحافظة، وتُعتبر من أكثر المناطق الحرة الصناعية تطورًا في البلاد، وتتخذ خطوات نحو تطوير الصادرات والتجارة مع دول المنطقة.

يعمل أكثر من ١٥٠ وحدة تصنيعية وصناعية في المنطقتين الصناعيتين (القسمين) التابعتين لهذه المنطقة، وتقع أكبر وحدة لإنتاج الدفيئات الزراعية في البلاد في منطقة أرس للتجارة الحرة والصناعة.

خلال اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة في دول المنظمة

إيران تؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي واللوجستي بين دول شنغهاي

أكد رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية، في كلمة مصورة خلال اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة في دول منظمة شنغهاي للتعاون، على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التحولات المعقدة في الاقتصاد العالمي، مشدداً على أهمية العمل المشترك لتحقيق منافع متبادلة.

وأوضح محمد علي دهقان دهنوي، في كلمته أمام الاجتماع الذي عقد فجر السبت ٦ سبتمبر ٢٠٢٥ في مدينة فلاديفوستوك الروسية، أن منظمة شنغهاي تمتلك قدرة فريدة على التنسيق بين السياسات الاقتصادية والصناعية والتجارية للدول الأعضاء، مؤكداً التزام إيران بمبدأ التعددية والتعاون العملي.

وأشار دهقان دهنوي إلى أن البيان الوزاري يمثل خريطة طريق عملية وليست وثيقة شكلية، معتبراً أن تحقيق أهدافه يتطلب الإسراع في إجراءات الجمارك، وتوحيد المعايير، وتحسين البنى التحتية للنقل. وشدد على أن «تطوير مسارات النقل الدولية» يُعدّ العمود الفقري للتجارة البينية، لافتاً إلى أن إيران، بموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي كجسر بين الشرق والغرب، قادرة على أداء دور محوري في هذا المجال.

كما اقترح، انسجاماً مع مواقف الرئيس الإيراني في قمة تيانجين، تفعيل «آلية الحسابات والتسويات الخاصة» في إطار منظمة شنغهاي كأداة عملية للتعاون المالي، موضحاً أن المبادرة تقوم على ثلاثة محاور: توسيع التسوية بالعملات الوطنية، إنشاء بنية تحتية رقمية مشتركة، وتأسيس صندوق مقايضة عملات متعدد الأطراف لدعم الدول المتأثرة بالأزمات المالية.

في سياق آخر، أكد رئيس منظمة تنمية التجارة أن الابتكار يلعب دوراً حيوياً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، مشيراً إلى استعداد إيران للتعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وتكنولوجيا البلوك تشين، إضافة إلى تطوير منظومة الشركات الناشئة لزيادة كفاءة الأعمال.

وختم بالقول: إن البيان الوزاري يؤكد كذلك على ضرورة ترسيخ نظام تجاري متعدد الأطراف «مفتوح، شفاف، عادل، شامل وخالٍ من التمييز»، مشدداً على التزام إيران بتنفيذ بنوده بشكل عملي، من أجل دفع مسيرة النمو والازدهار المشترك لشعوب المنطقة.

إيران وأفغانستان تبحثان تطوير التجارة وإزالة عوائق الترانزيت

في الجولة السادسة من المحادثات المشتركة بين المسؤولين الأفغان والإيرانيين، اجتمع وفد رفيع المستوى من وزارات الصناعة والتجارة الأفغانية، والمناجم والنفط، والزراعة، والمالية والجمارك، إلى جانب مسؤولين من منظمة تنمية التجارة الإيرانية، في منطقة دوغارون الحرة لمناقشة الحلول العملية لتحسين العلاقات التجارية وإزالة عوائق الترانزيت.

ونقلاً عن وكالة أنباء صوت أفغانستان (AVA)، عُقد الاجتماع بهدف خفض تكاليف التجارة، وتسهيل النقل الحدودي، وتحسين تنسيق النقل. وعلى هامش الاجتماع، زار مسؤولون من البلدين أيضًا معبري إسلام قلعة ودوغارون.

وأكد الوفد الأفغاني على ضرورة تسريع عملية دخول وخروج الشاحنات ومركبات الشحن، وتبادل الجانبان وجهات النظر حول إنشاء آلية مستدامة لتسهيل حركة المركبات بشكل أسرع وأسهل.

ووصف صبغت الله آخوندزاده، رئيس قسم الاستثمار بوزارة الصناعة والتجارة في الحكومة الأفغانية القائمة، العلاقات التجارية عبر معبر دوغارون بأنها مُرضية، وقال: لا توجد عقبات جدية أمام تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، والهدف الرئيسي من هذه الزيارة هو توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران.

من جانبه، أشار نائب المدير العام لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية إلى الإمكانات المتاحة، مؤكدًا على ضرورة تطوير البنية التحتية والمرافق التكنولوجية في جمارك إسلام قلعة ودوغارون لمواكبة حجم التبادلات التجارية الكبير.

وبحسب مسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن مستوى التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان عبر معبر دوغارون يصل إلى نحو أربعة مليارات دولار سنوياً، مما يشير إلى الأهمية الاستراتيجية لهذا المعبر الحدودي في التفاعلات الاقتصادية بين البلدين.

«آلية الزناد».. متغيّر بلا تأثير في معادلة إنتاج وتصدير النفط الإيراني

تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن تفعيل «آلية الزناد» وعودة ٦ قرارات من العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن لن يترك أي أثر يُذكر على مستوى إنتاج وتصدير النفط الإيراني. ففي الوقت الذي تُضخّم فيه وسائل الإعلام الغربية من شأن تفعيل هذه الآلية وتدّعي أن العقوبات الأممية ستلقي بظلالها السلبية على مختلف جوانب حياة الإيرانيين، تُظهر البيانات أن قطاع النفط -الذي يُعد العمود الفقري للاقتصاد الإيراني ويشكّل نحو نصف إيرادات الموازنة- لم يتأثر تاريخياً بهذه القرارات.

قبل دخول الاتفاق النووي حيّز التنفيذ عام ٢٠١٦ وتعليق مفاعيل العقوبات الأممية، كان إنتاج إيران النفطي عام ٢٠١٥ نحو ٢/٩٢ مليون برميل يومياً، وهو مستوى قريب جداً من إنتاج عام ٢٠٢٤ البالغ ٣/٠٢٧ مليون برميل يومياً، بل إن الإنتاج في السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٤ لم ينخفض عن ٢/٧ مليون برميل يومياً، ما يعني أن إيران خلال فترة العقوبات الأممية كانت تنتج تقريباً المقدار ذاته الذي تنتجه حالياً.

مع تطبيق الاتفاق النووي عام ٢٠١٦، قفز الإنتاج إلى ٣/٦٧٥ مليون برميل يومياً ثم إلى ٣/٨١٤ مليون برميل في ٢٠١٧؛ لكن هذا الارتفاع لم يكن نتيجة رفع العقوبات الأممية، بل بفعل الإعفاءات من العقوبات الثانوية الأمريكية. والدليل على ذلك أنه بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق عام ٢٠١٨ تراجع الإنتاج إلى ٣/٢٨٢ مليون برميل يومياً، ووصل إلى أدنى مستوى له في ٢٠٢٠ عند ٢/٠٢٤ مليون برميل يومياً. أما مع تبني الحكومة الثالثة عشرة في إيران سياسات مضادة للعقوبات، فقد عاد الإنتاج للارتفاع منذ ٢٠٢٢ ليبلغ في ٢٠٢٤ مجدداً ٣/٠٢٧ مليون برميل يومياً.

الاتجاه ذاته ينطبق على الصادرات: ففي ٢٠١٥، أي في ظل العقوبات الأممية، صدّرت إيران فقط ٢٨٠ ألف برميل أقل مما صدّرته عام ٢٠٢٤. وأدنى مستوى للصادرات في الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٥ بلغ نحو ٩٩١ ألف برميل يومياً؛ لكن القفزة الحقيقية جاءت في ٢٠١٦ مع إعفاءات العقوبات الأمريكية الثانوية حين وصلت الصادرات إلى ١/٧٧٥ مليون برميل يومياً، ثم إلى ١/٨٥ مليون برميل في ٢٠١٧، قبل أن تهبط مجدداً إلى ١/٣٩٤ مليون برميل في ٢٠١٨ وإلى أدنى مستوى بـ٤٤٤ ألف برميل في ٢٠٢٠.

ومع تغيّر الحكومة والالتفاف على العقوبات، استعادت الصادرات مسارها التصاعدي.

قرارات بلا وزن اقتصادي

القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ضد إيران، والتي يُتوقع أن تُفعّل مجدداً مع تشغيل «آلية الزناد»، هي على النحو التالي:

- القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦): يطالب إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب ومعالجة اليورانيوم.

- القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦): يجمّد أصول الأفراد والجهات المشاركة في البرامج النووية والصاروخية الإيرانية.

- القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧): يفرض حظراً على بيع السلاح لإيران، ويقيّد منح القروض الدولية لها.

- القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨): يوسّع نطاق تجميد الأصول وحظر السفر، ويمنح صلاحية تفتيش الشحنات المشبوهة المتجهة من وإلى إيران.

- القرار ١٨٣٥ (٢٠٠٨): يؤكد القرارات السابقة من دون إضافة عقوبات جديدة.

- القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠): يحظر بيع الأسلحة الثقيلة لإيران، ويضع بعض القيود المصرفية عليها، ويمنع الأنشطة المتعلقة بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية. ومما يتضح، فإن الطابع الاقتصادي في هذه القرارات محدود للغاية، إذ لم يتضمن سوى القرار ١٩٢٩ إشارة إلى عقوبات مصرفية، وهي لا تقارن بوطأة العقوبات الأمريكية والأوروبية الثانوية.

النفط الإيراني في المعادلة العالمية

رغم العقوبات الغربية، واصلت إيران إنتاج وتصدير ملايين البراميل من النفط. ووفقاً لتقرير وزارة الطاقة الأمريكية عن إيرادات «أوبك»، بلغت عائدات إيران النفطية في ٢٠٢٤ نحو ٤٣ مليار دولار، مع توقعات بأن تحقق في ٢٠٢٥ نحو ٣٤ مليار دولار رغم تراجع أسعار الخام عالمياً. أما إجمالي إيرادات «أوبك»، فسيهبط في العام ذاته بـ٩٥ مليار دولار ليصل إلى ٤٥٥ مليار دولار. النتيجة أن «آلية الزناد» لا تمثل متغيراً مؤثراً في معادلة إنتاج وتصدير النفط الإيراني، بل إن أداء القطاع النفطي ظل مرتبطاً بالعقوبات الثانوية الأمريكية أكثر من ارتباطه بالعقوبات الأممية.